

أوليفر كان – مدير العلاقات الإعلامية – رقم الهاتف: +41 79 799 3405، البريد الإلكتروني: [Oliver.Cann@weforum.org](mailto:Oliver.Cann@weforum.org)

### تفوت معظم الدول فرصا كبيرة للحد من عدم المساواة وتعزيز النمو

- يضع تقرير النمو الشامل والتنمية الأول من نوعه إطارا جديدا لتقييم جهود الدول في تعزيز النمو الاقتصادي الذي يحسن المستويات المعيشية للمجتمعات ككل.
- توصل التقرير إلى أن جميع البلدان تخفق في استغلال الفرص للتقليل من عدم العدالة في توزيع الدخل مع القيام بتعزيز أسس النمو الاقتصادي في ذات الوقت.
- يهدف التقرير إلى الانتقال بالمناظرة حول عدم المساواة من خطوة تحديد المشكلة إلى الحلول الفعلية، من خلال تحديد مجموعة خيارات أوسع من السياسات الاقتصادية القادرة على تحقيق نموذج نمو شامل لجميع شرائح المجتمع.
- بإمكانك الاطلاع على التقرير والبيانات والمواد المرفقة [هنا](#).

**جنيف، سويسرا، 7 أيلول 2015** – وسط تزايد المخاوف بشأن تزايد عدم العدالة في توزيع الدخل وتأثيرها السلبي اقتصاديا واجتماعيا، يقوم اليوم المنتدى الاقتصادي العالمي، وهي المؤسسة العالمية التي تعنى بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، بنشر مساهمة بحثية جديدة. يقدم تقرير النمو الشامل والتنمية لعام 2015 في نسخته الأولى إطارا جديدا لتحفيز النمو الذي يترجم إلى تحسين مستويات المعيشية على نطاق واسع بحيث تطل جميع المواطنين، وليس فقط الأفراد الأكثر حظا. لا يوجد تحد على مستوى السياسات يشغل القادة السياسيين في أنحاء العالم أكثر من قضية توسيع المشاركة الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ومنافعها. يسعى التقرير الذي يغطي 112 اقتصادا إلى تطوير فهمنا لكيفية استفادة الدول من مجموعة متنوعة من السياسات المحفزة والآليات المؤسسية من أجل جعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً لشرائح المجتمع، دون التأثير سلبا على الدافعية للعمل والادخار والاستثمار.

يطرح الإطار المرجعي الجديد أكثر من 140 مؤشرا كميًا على مستوى 7 ركائز رئيسية و15 ركيزة فرعية:

- تطوير التعليم والمهارات – إتاحة التعليم؛ الجودة، الإنصاف.
- تعويضات التوظيف والعمالة – التوظيف المنتج؛ التعويضات المادية وغير المادية للعمالة.
- بناء الموارد والريادة – امتلاك الأعمال الصغيرة؛ امتلاك البيوت والأصول المالية.
- الوساطة المالية من أجل الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد - شمول النظام المالي؛ القيام بدور الوساطة المالية للاستثمارات في قطاع الأعمال.
- الفساد وتكديس الأموال – الأخلاقيات في مجال الأعمال والسياسة؛ تركيز الأموال.
- الخدمات الأساسية والبنية التحتية – توفر البنية التحتية الأساسية والرقمية؛ الخدمات المتعلقة بالصحة والبنية التحتية.
- التحويلات المالية – القانون الضريبي؛ الحماية الاجتماعية.

يتضمن التقرير الإلكتروني المقارنة بين أوضاع البلدان الاثني عشر. وتعتبر هذه المقارنات بمثابة تشخيص مدى تمكين البيئة المؤسسية في المجالات ذات الأهمية في تحقيق النمو الشامل. بإمكان البلدان قياس الجهود المؤسسية الرامية إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية الشاملة وقياس النتائج بالمقارنة مع البلدان الأخرى؛ من خلال الاستعانة بألوان الإشارات المرورية. ومن أجل إتاحة إجراء مقارنات ذات مغزى، تم تقسيم الدول إلى أربع مجموعات: الدول المتقدمة، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، والدول ذات الدخل المنخفض.

أوضح ريتشارد سامنز عضو مجلس إدارة المنتدى الاقتصادي العالمي أنه "من خلال إعطاء صناعات القرار وقيادي الأعمال وأصحاب الشأن الآخرين فهما أوضح لمدى استغلال بلادهم لحيز السياسات المتاحة وأفضل الممارسات بالمقارنة مع الأقران من الدول الأخرى، فإن التقرير يسعى إلى جعل الحوار حول عدم المساواة أقل تعلقا بالتطلعات وأكثر تعلقا بالإجراءات الملموسة".

بشكل عام، ظهرت ستة نتائج من خلال هذا التحليل:

**أولا:** يوجد مساحة للتطوير في جميع الدول. يوجد تنوع في الأداء ليس على مستوى الدول فحسب، وإنما ضمن الدولة الواحدة. لم تحقق أي دولة مجموع نقاط أعلى من المتوسط بالمقارنة مع أقرانها على صعيد الركائز الخمسة عشر جميعها، كما لم يحقق سوى عدد قليل جدا من الدول مجموع نقاط يقارب المتوسط.

ثانياً: من الممكن تشجيع الشمول الاجتماعي وتشجيع النمو في ذات الوقت. يمكن إثبات هذا مثلاً من خلال تحقيق العديد من الدول ذات الأداء القوي ضمن مؤشر التنافسية العالمي (GCI) لمستويات جيدة من النمو الشامل والتنمية.

ثالثاً: رغم كون التحويلات المالية ناجحة، فإن هناك أيضاً سياسات أخرى فعالة. إن العديد من الاقتصادات ذات معدلات الضرائب والتحويلات المرتفعة تتمتع بمستوى عالٍ من التنافسية، غير أن استخدام السياسات المتاحة ضمن مجالات أخرى قد يقلل من الحاجة إلى مثل هذا النوع من التمويل.

رابعاً: إن الترويج الفعال للشمول الاجتماعي ليس حكراً على الدول ذات الدخل المرتفع. حيث تتفوق العديد من الدول النامية على دول أخرى ذات دخل أعلى ضمن العديد من الركائز الفرعية كالأخلاقيات في مجال الأعمال والسياسة، وشمولية النظام المالي، وجودة التعليم والإنصاف.

خامساً: يوجد العديد من أوجه التشابه بين الدول المجاورة. ويشير هذا إلى دور قوي للثقافة المشتركة، والتقاليد المتوارثة أو الانعكاسات السياسية والاقتصادية، ومن المثل على ذلك أنظمة الضرائب في أوروبا الشرقية والإنصاف في التعليم في أمريكا اللاتينية.

أخيراً: إن النقاش القائم حالياً حول عدم المساواة هو نقاش ضيق الأفق وانفعالي بشكل غير مبرر. يركز النقاش عادة على إعادة توزيع الدخل ورفع كفاءة القوى العاملة، غير أن هذه السياسات لا تمثل سوى جزءاً من السياسات المتاحة لإعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق النمو الشامل. يوجد عدة عوامل هامة أخرى تتعلق بتحسين بيئة الاستثمار والأعمال. لذا فإنه من الممكن، لا بل من الضروري أن نكون داعمين للقوى العاملة والنمو علاوة على دعمنا للمساواة في نفس الوقت.

"يعتمد اختيار الدول المختلفة للمنهج الأكثر ملائمة لها على الظروف الخاصة بكل منها. غير أن التحليل يظهر أنه يوجد لدى جميع الدول مساحة للتطوير فيما يتعلق بوضع اقتصاداتها على مسار أكثر تحقيقاً للنمو الشامل." كما نوهت جينيفر بلانك – الاقتصادية الرئيسية في المنتدى الاقتصادي العالمي.

#### مبادرة التحدي العالمية حول النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي

يعتبر هذا التقرير مساهمة هامة في مبادرة التحدي العالمية حول النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي الخاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي. تجمع هذه المبادرة القادة وصناع القرار على مستوى العالم من أجل التصدي لهذه القضية، من خلال الحوارات العالمية والإقليمية علاوة على المشاريع الهادفة إلى تحقيق التقدم في مجالات معينة.

- تابعوا أخبار المنتدى على حساب تويتر <http://wef.ch/twitter>، و <http://wef.ch/livetweet> استخدم الوسم #igd15 hashtag
- اقرأوا تقارير المنتدى على سكريب <http://wef.ch/scribd>
- تابعوا صفحة المنتدى في "فيسبوك" على <http://wef.ch/facebook>
- تابعوا المنتدى على Google+ عبر <http://wef.ch/gplus>

#### نبذة عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

يعد المنتدى الاقتصادي العالمي منظمة دولية مستقلة تسعى لتعزيز الواقع العالمي عبر تمكين تفاعل قطاعات الأعمال، والسياسة، والقطاع الأكاديمي، والمفكرين وصناع القرار لتشكيل أجيال عالمية وإقليمية وأجيال للقطاعات الصناعية. وتأسس المنتدى كمنظمة غير ربحية في عام 1971، ويقع مقره الرئيس في مدينة جنيف السويسرية. ولا يرتبط المنتدى بأي مصالح سياسية أو يوالي حزب أو قومية محددة. للمزيد من

المعلومات حول المنتدى الاقتصادي العالمي، الرجاء زيارة: [www.weforum.org](http://www.weforum.org)